الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2018/SR.1

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
2 July 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الحادية عشرة

نيويورك، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ٠٩:٠٠

الرئيس: السيد بانايوتوف . . . . . (بلغاريا)

فيما بعد: السيد خياري . . . . . (تونس)

المحتويات

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

البند ٢ من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال

البند ٣ من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

البند ٤ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-09645 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ٩:٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف

١ - **الرئيس:** أعلن افتتاح مؤتمر الدول الأطراف ورحّب بجميع المشاركين.

٢ - *وعُرض شريط فيديو بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لدخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ ظهرت فيه شابة ذات إعاقة، هي السيدة جيليان ميركادو، وهي تجري مقابلة مع كل من الأمين العام ورئيس المؤتمر.*

٣ - **الأمين العام:** أعرب عن سروره لانضمامه إلى المشاركين في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف فقال إن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توفر الحماية لحقوق نحو ١,٥ بليون شخص في شتى أنحاء العالم، وإنها أكثر ما يجري التصديق عليه على نطاق واسع من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، حيث بلغت التصديقات عليها ١٧٧ تصديقا منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٦. فالاتفاقية تمثل التزاما تاريخيا يعيد التأكيد على أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع غيرهم من الأشخاص، وأن على المجتمعات أن تكون منظمةً ليتسنى للأشخاص كافة، بمن فيهم ذوو الإعاقة، ممارسة حقوقهم في كنف الحرية.

٤ - واستدرك قائلاً إن توقيع الاتفاقية والتصديق عليها لا يكفيان. فتنفيذها لا غنى عنه. وعلى البلدان أن تُعمل الاتفاقية في سياساتها الإنمائية واستثماراتها ونظمها القانونية لضمان الوفاء بالتعهد المحوري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - أي عدم ترك أي أحد خلف الركب. فلن تستطيع المجتمعات أبداً أن تحقق أهداف التنمية المستدامة ما لم يشارك الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، مشاركة كاملة في هذا المسعى. ولا يسع المجتمع الدولي أن يغفل أو يهمِّش إسهامات ١,٥ بليون شخص.

٥ - وأشار إلى أن الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واجب أخلاقي، ولكنه ليس عملاً خيرياً. فهو اعتراف بالحقوق وضرورة عملية لإقامة مجتمعات صحية ومستدامة لصالح الجميع - سواء كانوا من ذوي إعاقة أم لا. وقال إنه يعتقد اعتقادا راسخا أن الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وجميع الجهات المعنية، يجب عليها، رغم وجود العديد من الاتفاقات والمبادرات الدولية، أن تبذل أكثر مما بذلته بكثير من جهود لضمان تمتُّع الأشخاص ذوي الإعاقة بسبل الحصول الكامل على الفرص وأن تتسنى لهم المشاركة الكاملة في المجتمع. ولهذا فإن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يندرج على نحو راسخ في صميم خطة عام ٢٠٣٠، التي تمثل المخطط العالمي لإقامة مجتمعات سلمية ومزدهرة فوق كوكب ينعم بالصحة.

٦ - وتابع يقول إن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون، من أماكن العمل إلى شبكات النقل العام، ومن قاعات الحفلات الموسيقية إلى الفضاء الإلكتروني والتفاعل الاجتماعي اليومي بجميع أشكاله، للتمييز العلني والتنميط وعدم احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية. والإعاقة تتخذ أيضا بعدا جنسانيا قويا. فالنساء والفتيات يتأثرن بها على نحو غير متناسب، وبالأخص في أشد البلدان فقرا في العالم. وتتعرض أكثر من ٣٠ امرأة، في كل دقيقة، لإصابات بالغة أو تصبح ذات إعاقة خلال الولادة. وتواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة حواجز متعددة تعيق سبل حصولهن على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل. وما لم يتحقق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ستظل الملايين من النساء يعانين من التمييز المزدوج القائم على أساس نوع الجنس والإعاقة.

٧ - ومضى يقول إن على كل واحد منا أن يتوصل إلى نُهج وأدوات جديدة للعمل لأجل الأشخاص ذوي الإعاقة ومعهم. وينبغي أن تشمل هذه النهج تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التشريعات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وإشراك وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. وأشار إلى أن التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ما زال قائما منذ قرون، وأن زيادة الوعي والتصدي للقوالب النمطية وتغيير العقليات من شأنها أن تتطلب بذل جهود كبيرة. وما فتئت حركات حقوق ذوي الإعاقة بمناصرتها القوية لهم والمنجزات المحفِّزة التي يحققها ذوو الإعاقة نساءً ورجالاً في جميع مناحي الحياة، من المختبرات العلمية إلى ميادين الألعاب الرياضية، تُحدث تغييرا دائما في هذا الصدد.

٨ - واسترسل يقول إن مواصلة وتوسيع العمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة لدعم الحكومات وتنمية قدراتها بشأن المسائل المتعلقة بالإعاقة سيكون حاسماً في هذا الصدد. فلا بد من تعزيز أطر السياسات والقوانين المتعلقة بالإعاقة على الصعيدين المتعدد الأطراف والعالمي، وفقا للاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. وإذا أُريد للأشخاص ذوي الإعاقة أن يسهموا في الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن على المؤسسات والآليات والعمليات أن تكون متسقة ومنسقة.

٩ - وذكر أن هذا هو خلفية التقرير الرئيسي الأول عن الإعاقة والتنمية، الذي سيصدره في وقت لاحق في عام ٢٠١٨. ثم أعرب عن امتنانه للمساهمات في هذا التقرير التي قدمها العديد من الخبراء من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الممثِّلة للأشخاص ذوي الإعاقة، والجهات المعنية الأخرى.

١٠ - وأشار إلى أنه بدأ أيضا في الوقت نفسه، سعياً لضمان أن تكون الأمم المتحدة قُدوة يُحتذى بها، استعراضا شاملا لأعمال المنظمة في مجال الإعاقة. وسينظر الاستعراض في جميع جوانب السبل التي تتبعها الأمم المتحدة في معالجة مسألة الإعاقة، من التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة وفرص عملهم إلى تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جميع جوانب العمل، وبالأخص المعونة الإنمائية والإنسانية. وذكر أن الاستعراض سيُسترشد به في وضع خطة عمل جديدة للأمم المتحدة وإطار للمساءلة لمساعدة المنظمة في التطلع إلى أهداف أسمى والوفاء بوعودها. وقال إنه يعوِّل على الدعم القوي من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى لهذه الجهود المبذولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

١١ - كلامه قائلاً إن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف تشكّل فرصة للتفكُّر في الثغرات وتحديد خطوات ملموسة لتنفيذ الاتفاقية بالكامل وفي الوقت المناسب. وذكر أنه يتطلع إلى نتائج المؤتمر ويعوِّل على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأشخاص ذوو الإعاقة وتُبذل لصالحهم وبالتعاون معهم. فبالعمل الجماعي، يمكن إزالة الحواجز ونشر الوعي ليتسنى للأشخاص ذوي الإعاقة المشاركة الكاملة في كل مجال من مجالات المجتمع في شتى أنحاء العالم.

١٢ - **الرئيس:** قال إن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تشكّل ركيزة من الركائز الرئيسية الثلاث للأمم المتحدة وقيمة أساسية مكرَّسة في ميثاقها ومبدأً أساسياً يرتكز عليها عملها في مختلف المجالات. وتصادف السنة الحالية الذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تلك الوثيقة التاريخية التي أرست أسس جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تصون حقوق وكرامة الجميع، ولا سيما أشد الفئات ضعفا وأكثرها تهميشاً في المجتمع. وتصادف الدورة الحالية أيضا الذكرى السنوية العاشرة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. وذكر أن اعتمادها قد أظهر تحولا كبيرا نحو الأخذ بنهج التعامل مع الإعاقة القائم على حقوق الإنسان والذي يدوّن أهمية مبادئ المساواة وعدم التمييز واحترام الكرامة الإنسانية والتنوع فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٣ - وقال إن من دواعي شعوره بالتفاؤل أن نرى توجها مستقرا نحو التصديق العالمي على الاتفاقية؛ فمنذ الدورة السابقة، صدّقت عليها أيرلندا وليبيا وموناكو. وذكر أن المجتمع الدولي اتخذ خطوات هامة للمضي قدما في تنفيذ الاتفاقية في السنوات التي تلت اعتمادها. وهو يود في هذا الصدد أن يلقي الضوء على أهمية العمل وضع خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن الإعاقة، يستهلها الأمين العام. ومن المشجِّع أيضا الاطلاع على ما يبذله رئيس الجمعية العامة من جهود لتحسين تسهيلات ذوي الإعاقة في قاعة الجمعية العامة، التي تشكّل أولوية رئيسية بالنسبة لبلغاريا بصفتها رئيسةً للمؤتمر. وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات مهمة في تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة، يلزم القيام بالمزيد لضمان أن يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم بجميع حقوق الإنسان وإدماجهم في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم.

١٤ - وأضاف قائلاً إن المؤتمر توسع نطاقه على مر السنين ليصبح أكبر وأهم محفل عالمي معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قرّر المكتب، بالتشاور الوثيق مع جميع الجهات المعنية، أن يكون الموضوع الرئيسي للدورة الحالية ''عدم ترك أحد خلف الركب من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة''. وسيتركز الاهتمام في المؤتمر، في إطار هذا الموضوع، على ثلاثة مواضع فرعية محددة هي: الحيز المالي الوطني والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية؛ والنساء والفتيات ذوات الإعاقة؛ والمشاركة السياسية والإقرار بالمساواة أمام القانون. وأشار إلى أن الموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية تجسدّ بعض أكثر المسائل إلحاحاً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن معالجتها كانت لها أهمية حاسمة للوفاء بالالتزامات العالمية الرئيسية الأخرى في السنوات الأخيرة.

١٥ - واختتم كلامه قائلاً إن أصوات أشد الفئات ضعفا وتهميشا يتعين إعلاؤها ومراعاتها في جميع عمليات اتخاذ القرار. فخطة عام ٢٠٣٠ تعترف بالأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم عوامل للتغيير في مجال التنمية المستدامة، وينبغي إشراكهم بنشاط في تنفيذ الخطة لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وذكر أنه يتطلع إلى استكشاف السبل الممكنة لمواصلة تعزيز التعاون والشراكات بين الدول الأطراف، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى، من أجل القيام بالمهمة المشتركة المتمثلة في تنفيذ

الاتفاقية بالكامل وحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة للجميع.

١٦ - **السيدة ديغينر** (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إنها، بصفتها المرأة الوحيدة العضو في اللجنة، تشعر بأمل صادق أن يحقق انتخابات أعضاء اللجنة الراهن مزيدا من التوازن بين الجنسين. فأصوات النساء ذوات الإعاقة كثيرا ما تُغفل أو يتم إسكاتها، ومشاركتهن في الحياة السياسية ما زالت تخضع لهيمنة الذكور في التمثيل. وقوانين مكافحة التمييز كثيرا ما تغفل البعد المتعدد الجوانب. وذكرت أن عدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ الاتفاقية يعني، أولا وقبل كل شيء، وجوب التصدي للتمييز المتعدد الأشكال ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة. ويمكن استخدام تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإجراءات الإيجابية لضمان أن تتمتع هؤلاء النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع ما لهن من حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، ولكي لا يتخلف أي أحد عن الركب، يجب مراعاة التنوع الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الشعوب الأصلية والأشخاص القاطنون في المناطق الفقيرة أو الريفية، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وغيرهم.

١٧ - واسترسلت تقول إن اللجنة أجرت أكثر من ٧٠ حوارا مع الدول الأطراف أثناء معالجتها لحالة الأشخاص الذين تُركوا خلف الركب، وأنها لاحظت أن هؤلاء الأشخاص كثيرا ما يُستثنون من تدابير المساواة التي اتفقت عليها الدول الأطراف، ولا يُعترف بهم على النحو الكافي في خطط العمل الوطنية لتنفيذ الاتفاقية. ولذلك يجب اعتماد سياسة للمساواة قائمة على نهج شامل للجميع. وذكرت أن المساواة الشاملة لا تنحصر في المساواة الرسمية والفعلية، التي شكّلت الأساس الذي ترتكز عليه سياسة مكافحة التمييز على مدى العقود القليلة الماضية. وبناءً على ذلك، أقرت اللجنة، في دورتها التاسعة عشرة التي عُقدت في وقت سابق من عام ٢٠١٨، التعليق العام رقم ٦ بشأن المساواة وعدم التمييز، الذي طرح نموذج المساواة الشاملة القائم على أربعة أبعاد هي: إعادة التوزيع بصورة عادلة، من أجل معالجة أوجه الحرمان الاجتماعي - الاقتصادي؛ والاعتراف، من أجل مكافحة الوصم والقوالب النمطية والتحامل والعنف، والاعتراف بكرامة الإنسان وتداخل هذه العناصر؛ والتشارك، من أجل إعادة تأكيد الطابع الاجتماعي للأشخاص باعتبارهم جزءاً من الفئات الاجتماعية، والاعتراف الكامل بإنسانية الأشخاص من خلال إدماجهم في المجتمع؛ والاستيعاب، من أجل إتاحة مجال للاختلافات كمسألة تتعلق بالكرامة الإنسانية. وسيشكّل أيضا نموذج المساواة الشاملة الأساس الذي يُستند إليه لصياغة التعليق العام رقم ٧ بشأن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة، من خلال المنظمات التي تمثلهم، في تنفيذ الاتفاقية ورصدها.

١٨ - وأنهت بيانها بالإعراب عن سرورها أن تلاحظ العلاقة الإيجابية بين اللجنة ومكتب المؤتمر، والتي تشكّل مثالا جيدا لسائر هيئات المعاهدات ومؤتمرات الدول الأطراف في ظل قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨. غير أن التخفيضات الكبيرة التي تواجهها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تجعل مشاركة رئيس اللجنة وخبيرا آخر من خبراء اللجنة في المؤتمرات المقبلة في نيويورك عرضة للتضرُّر. ولذلك توصي بأن يُدرج الدعم اللازم لسفرهما في الميزانية المخصصة للدورة الثانية عشرة والدورات اللاحقة للمؤتمر.

١٩ - **السيدة ديفانداس أغيلار** (المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن عدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ الاتفاقية يتطلب ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع ما لهم من حقوق الإنسان على نحو كامل ومتكافئ. فقد أحرز المجتمع الدولي تقدما في هذا الصدد، ولكن الوعد بالتغيير الذي استحدثته الاتفاقية لا يتحقق للجميع بطريقة واحدة. فالاتفاقية مكّنت من إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط الوطنية والدولية، ولكن صياغة وتنفيذ سياسات عامة تلبي مطالب هؤلاء الأشخاص واحتياجاتهم ما زالت تصطدم بتحديات كبيرة. ومن هذه التحديات المتنوعة والمعقدة الصعوبات في تشخيص المشاكل وتحديدها؛ ووجود نماذج تدخل عديدة يتعين إعادة النظر فيها؛ وعدم كفاية القدرات التقنية للجهات المتعهّدة؛ والافتقار إلى الاتساق والتنسيق بين القطاعات والجهات المعنية؛ وعدم كفاية المعلومات الإحصائية والإدارية؛ وتحديات التمويل والاستدامة؛ وعدم كفاية آليات قياس النتائج؛ والافتقار إلى آليات لضمان المشاركة والمساءلة.

٢٠ - وفي ختام كلمتها، أشارت إلى ضرورة تعزيز منظومة الأمم المتحدة لزيادة تأثيرها إلى أقصى حد بصفتها شريكا استراتيجيا للدول في إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفالة إشراكهم في جميع جهود التنمية. فالقرارات التي أعلنها الأمين العام من أجل ضمان التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة حقوقهم على نطاق عمليات الأمم المتحدة هي قرارات تبعث على التفاؤل وتبرهن

على قدراتهم القيادية والتزامه بإصلاح المنظمة لجعل عملها في مجالَي حقوق الإنسان والتنمية أكثر فعالية وشمولاً مما هو عليه. ودعت جميع الدول الأطراف إلى دعم هذه العملية الإصلاحية، التي لا شك أنها ستعود بالنفع على الجميع. وذكرت أن الأمم المتحدة والدول الأطراف والأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم تؤدي أدوارا لا يمكن الاستغناء عنها لجعل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واقعا. وقالت إن من المهم العمل معاً على إقامة مجتمعات شاملة للجميع توفر لكل الأشخاص فرصة النمو والتطور والمساهمة في مجتمعاتهم المحلية بكرامة واستقلال ذاتي واعتماد على النفس.

٢١ - **السيدة سيسترناس رييس** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن الاتفاقية أحدث ثورة في مجال حقوق الإنسان وكان لها أثر قوي في خطة عام ٢٠٣٠. ومع تنامي عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، أصبحت دورات مؤتمر الدول الأطراف أهمية متزايدة لتعزيز الحوار بشأن المسائل الرئيسية. وذكرت أن أحد المواضيع الفرعية للدورة الحالية هو الفسحة المالية الوطنية، بما في ذلك تخصيص الموارد العامة لمسائل الإعاقة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. بل إن القطاع الخاص يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التنمية المستدامة.

٢٢ - وأردفت قائلةً إن من المواضيع الفرعية الأخرى مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. وفي معرض ترحيبها بمساهمة المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة، قالت إن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت، على مدى العقد الأخير، تكتسب نفوذا متزايدا على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة يتولّون مناصب عامة، منهم رئيس إكوادور ونائب رئيس الأرجنتين، وهو ما يبيّن أن الجدارة تبدّد بالفعل التحيز. ونوّهت بجهود الذين كافحوا لضمان الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم أمام القانون، ودعت جميع النظم السياسية والقانونية والاجتماعية إلى الامتثال لهذا المبدأ الأساسي. فعملا بمبدأ تغليب مصلحة الفرد، ينبغي أن يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة باستقلالهم الذاتي الكامل، بما في ذلك حرية تقرير خياراتهم بأنفسهم.

٢٣ - ورحبّت بجهود الأمين العام المبذولة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك السياسة وخطة العمل وإطار المساءلة والمبادئ التوجيهية المقترحة على نطاق المنظومة بشأن توفير الأمم المتحدة للتسهيلات والعمالة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقالت إن نجاح هذه المبادرات يتوقّف على مشاركة جميع أصحاب المصلحة. ولكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وتمشياً مع الموضوع الشامل لهذه الدورة، فإنه التثقيف بشأن التنمية المستدامة والعيش المستدام، استناداً إلى حقوق الإنسان واحترام التنوع والمساواة بين الجنسين، أمر أساسي شأنه في ذلك شأن البيانات والإحصاءات ذات الجودة العالية. ودعت المكاتب الإحصائية الوطنية ومكاتب تعداد السكان إلى موافاة الحكومات ببيانات ذات صلة بالموضوع لكي يتسنى لها وضع سياسات عامة سليمة.

٢٤ - وأنهت كلمتها قائلةً إن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين لا يتضمن إشارة صريحة إلى الأشخاص ذوي الإعاقات، إلا أنه ينص بوضوح على وجوب تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المشاركة في جميع مناحي الحياة. فهناك مسؤولية ملقاة على عاتق جميع أصحاب المصلحة عن ضمان إدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة إدماجا كاملاً. ويمثّل انتخاب السيدة آنا بيلابيث - نارفابيث لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنح جائزة الحياة السليمة، المعروفة أيضا باسم جائزة نوبل البديلة، إلى السيدة يتنيبيرش نيغوسي دليلا على الدور القيادي المتزايد الذي تضطلع به النساء ذوات الإعاقة.

٢٥ - **السيد آلن** (رئيس التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): قال إن الفعل أصدق من القول، وإن المادة ٤-٣ من الاتفاقية قد تحولت إلى إجراءات من خلال مؤتمر الدول الأطراف. فالمؤتمر عملية تؤثر مباشرةً على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة: ليس فقط المتواجدون حاليا في غرفة الاجتماع، بل أيضا أكثر من بليون شخص يمثلونهم. وأشار إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلّهم، إلى جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، تقيم منبرا قويا ومتينا لإحراز التقدم استنادا إلى الاتفاقية، وخطة عام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والمبادئ التوجيهية المقبلة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني.

٢٦ - ومضى يقول إن العمل الجماعي بدأ بالفعل يؤتي ثماره. وعلى جميع أصحاب المصلحة أن يكونوا خاضعين للمساءلة المتبادلة وضمان الوفاء بالالتزامات الملزِمة قانوناً وإقامة مجتمع يضم الجميع. علاوةً على ذلك، يجب تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والاعتراف بأن الإعاقة مسألة

شـــاملة لعدة قطاعات، ومواصـــلة اتخاذ الإجراءات إلى أن يتســـنى الإعلان بيقين مطلق أن جميع حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة قد تحققت كافة.

٢٧ - وختم كلمته قائلا إن التحالف الدولي المعني بقضـايا الإعاقة يشـــجع الدول على أن تحدد بصـــريح العبارة التزاماتها إزاء تنفيذ الاتفاقية في مؤتمر القمة العالمي للإعاقة المقبل، والذي يمثل خطوة ذات أهمية حاسمة نحو اتخاذ إجراءات ملموسة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم. وذكر أن التحالف يرحب بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لوضع خطة عمل وإطار المساءلة على نطاق المنظومة، وأنه ملتزم بدعم المنظمة في ما تجريه من مشـــاورات مع الأشـــخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم. كما أن التحالف يحث منظومة الأمم المتحدة، ودوائر العمل الإنســـاني بوجه خاص، على الالتزام باتباع نهج قائم على الحقوق متمحور حول الإنســـان ويتسم بالشمولية حقا إزاء الحد من مخاطر الكوارث والعمل الإنساني. وأشـار إلى أن المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشـتركة بين الوكالات ستكون عنصـرا لا غنى عنه من هذا العمل، وإلى أنه يتعين مع ذلك وضع التزامات أقوى من قِبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة إضافةً إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنســـاني والحكومات. فقد حان الوقت الآن للانتقال معاً من طور الالتزام إلى طور العمل.

البند ٢ من جدول الأعمال: إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2018/1)

٢٨ - *أُقرَّ جدول الأعمال.*

البند ٣ من جدول الأعمال: تنظيم الأعمال

اعتماد المنظمات غير الحكومية وتسجيلها

٢٩ - **الرئيس:** وجّه الانتباه إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي طلبت اعتمادها لدى المؤتمر، وهي القائمة التي عمّمتها الأمانة العامة على الدول الأطراف في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، فقال إنه يعتبر أن الدول الأطراف تود الموافقة على طلبات ٢٩ منظمة غير حكومية المشاركة في المؤتمر بصفة مراقب.

٣٠ - *تقرر ذلك.*

البند ٤ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/CSP/2018/CRP.1/Rev.1 و CRPD/CSP/2018/CRP.1/Rev.1/Add.1)

٣١ - **الرئيس:** دعا المؤتمر إلى إجراء اقتراع ســـري لانتخاب تســـعة أعضاء للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لشغل الشواغر التي ســـوف تحدث في ٣١ كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٨. ووجه الانتباه إلى الإجراءات المتعلقة بالانتخابات والأحكام الأخرى ذات الصـلة المبيّنة في المادة ٣٤ من الاتفاقية. وأوضـح أن السِّير الشـخصـية للمرشـحين من الدول الأعضاء الذين تلقت الأمانة العامة ترشيحاتهم قبل الموعد النهائي الذي حددته الأمانة العامة وهو ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ قد تم تعميمها في الوثيقة CRPD/CSP/2018/CRP.1/Rev.1. وأضـــاف أن الســـيرة الشخصية لمرشح واحد ورد ترشيحه بعد تاريخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ قد عُمّمت في الوثيقة CRPD/CSP/2018/CRP.1/Rev.1/Add.1. وذكر أنه بما أن الأجل الأقصـــى الذي حدّدته الأمانة العامة قد تقرّر لأغراض إدارية بحتة وليس له أية قوة قانونية، فإنه يعتبر أن الدول الأطراف توافق على قبول الترشيح الوارد بعد ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٣٢ - *تقرر ذلك.*

٣٣ - *وبناءً على دعوة من الرئيس، تولّت السـيدة هايلبراند (جزر البهاما)، والسـيدة بَلُوغ (هنغاريا)، والسـيدة سـولا (ألمانيا) والسيدة مايتسي (ليسوتو) والسيدة ديغان (بالاو) فرز الأصوات.*

٣٤ - *وأجري التصويت بالاقتراع السري.*

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٦
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	١٧٦
عدد الممثلين الذين أدلوا بأصواتهم:	١٧٦
الأغلبية المطلوبة:	٨٩
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
السيد روسكوس (ليتوانيا)	١١١
السيد أومارو باشارو (نيجيريا)	١٠٨
السيدة كِيس (أستراليا)	١٠٧
السيد شيفير (سويسرا)	١٠٤
السيدة كيم (جمهورية كوريا)	٩٩
السيدة فيفوامى (غانا)	٩٢

السيدة غابريلي (البرازيل)	٨٥
السيدة أوتامي (إندونيسيا)	٨٥
السيد يو (الصين)	٨١
السيدة غاميو ريوس (المكسيك)	٧٩
السيدة إيفيل (بربادوس)	٧٧
السيد بارا دوسان (كولومبيا)	٧٠
السيدة بورسلي (الكويت)	٦٩
السيدة ألدانا سالغيرو (غواتيمالا)	٦٨
السيد بيانياندي (موريشيوس)	٦٣
السيدة هجرس (مصر)	٦٢
السيد إسكالانتي (السلفادور)	٥٥
السيد ديباتيستا (مالطة)	٣٦
السيدة غورداي دي فيلالوبوس (بنما)	٢٣
السيدة تراوكووسكا (بولندا)	٢٣
السيدة باناسيوك (أوكرانيا)	١١
السيدة فيوياتسيتش (الجبل الأسود)	٩

٣٥ - *وانُتخب السيد روسكوس (ليتوانيا)، والسيد أومارو باشارو (نيجيريا)، والسيدة كِيس (أستراليا)، والسيد شيفر (سويسرا)، والسيدة كيم (جمهورية كوريا)، والسيدة فيفوامي (غانا)، أعضاءً في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بعد حصولهم على الأغلبية المطلوبة من الأصوات.*

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

٣٦ - **السيد نينيم** (كريباس): قال إن التشريعات الوطنية لبلده تجري مواءمتها مع الاتفاقية ويتواصل تعزيزها وتنفيذها بمجموعة من السياسات الشاملة. فحكومة بلده تتوقع أن تنتهي بحلول نهاية هذا الشهر من استعراضها للسياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة، كما استكشفت نظاما للدعم المالي على الصعيد الوطني وأقرّته في وقت لاحق، وهو نظام من المقرر أن يبدأ العمل به في عام ٢٠١٩، لصالح الأشخاص الذين أصبحت العاهات التي لديهم تعيق على نحو دائم وشديد قدراتهم على ممارسة الأنشطة الاقتصادية التقليدية لكسب رزقهم. وذكر أن البيانات التي جُمعت في التعداد الوطني لعام ٢٠١٥، والتي تتضمن مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بالإعاقة التي وضعها فريق واشنطن، كانت مفيدة للغاية في وضع خطة الدعم المالي على الصعيد الوطني. وسينُظر أيضا في تخصيص حصص توظيف للأشخاص ذوي الإعاقة ووضعها في صيغتها النهائية بحلول عام ٢٠١٩. وذكر أن هذا التقدم تحقق بفضل التعاون المستمر بين الحكومة وشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف، منهم حكومتا أستراليا ونيوزيلندا ومنظمة الصحة العالمية ومنظمات دولية أخرى. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن حكومة بلده، لا تمتلك إلا القليل من الموارد اللازمة لتلبية احتياجات جميع ذوي الإعاقة من مواطني كريباس لأن معظم الخدمات لا تقدم لهم إلا في جزيرة ساوث تراوا الرئيسية. ولذلك فإن من الأهمية بمكان إقامة شراكات لتعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في الجزر النائية.

٣٧ - **السيدة غونزاليس دي مورينو** (إكوادور): قالت إن رئيس إكوادور، السيد لينين مورينو غارسيز، وضع خطة Toda una vida تتألف من عدة برامج فرعية تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف الاتفاقية. وتتبع هذه الخطة الشاملة المتعددة القطاعات نهج دورة الحياة تجاه حماية حقوق الفئات ذات الأولوية. والهدف منها هو استحداث حد أدنى من الحماية الاجتماعية المتينة التي من شأنها أن تسهم في تحسين نوعية الحياة بتنسيق عملية تقديم الخدمات الاجتماعية. وقالت إن حكومة بلدتا تعتزم تنفيذ متابعة فردية لضمان أن يحصل جميع المعنيون خدمات اجتماعية فعالة ومتضافرة وينعموا بحياة كريمة. أما فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠، فإن الخطة تسعى إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٣٨ - وأشارت إلى أن مسألة الإعاقة تشكّل موضوعا ذا أولوية وشاملا لعدة قطاعات من مواضيع خطة الحكومة. ولما كان الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يعيشون في فقر لا يُتاح لهم إلا القليل من فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، فلا غنى عن وضع نظام للمتابعة والرصد لتلبية احتياجاتهم. وذكرت أن البرنامج الفرعي ''Misión Las Manuelas'' من خطة ''Toda una vida'' يقدم دعما شاملا للأشخاص ذوي الإعاقة وأُسرهم في جميع أنحاء البلد. وتمشيا مع مبدأ ''لا غنى عن رأينا في أي شيء يخصنا''، يضع البرنامج الفرعي في الاعتبار احتياجات الأشخاص المعنيين وتطلعاتهم.

٣٩ - وتابعت كلامها قائلةً إن برنامجا فرعيا آخر تحت اسم Casas para todos، يتوخى توفير السكن اللائق للجميع، مع إعطاء

الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتضم العقارات السكنية حدائق عامة وأماكن مجتمعية، ترمي إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة وتهيئة مجتمعات محلية مأمونة وسلمية وشاملة للجميع. وقالت إن برنامجا فرعيا آخر، اسمه Mis Mejores Años، يتركز الاهتمام فيه على احتياجات المسنِّين، ويسعى إلى ضمان ألا تنسى الدولة من اعتباراتها الأشخاص المتأثرين بأوجه العجز المتصلة بالشيخوخة. وتعكف الحكومة أيضا على دراسة إمكانية تدريب الأفراد الذين يقتربون في العمر من سن التقاعد على التطوّع.

٤٠ - وختمت كلمتها قائلةً إن جميع الجهات المعنية مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان. وذكرت أن رئيس إكوادور، بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، دعا إلى ضفاء الطابع العالمي على السياسات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتلتزم الحكومة التزاما راسخا بتعزيز مبادئ الشمولية والتضامن والمساواة، من أجل إرساء ثقافة للسلام.

٤١ - **السيدة دنكان** (كندا): قالت إن حكومة بلدها عملت مع مجتمعات الأشخاص ذوي الإعاقة في كندا من أجل معالجة بعض توصياتها بشأن المسائل المتعلقة بالمخاطر، وحالات الطوارئ الإنسانية، والأهلية القانونية، والتقاطع، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة. وذكرت أن الحكومة أشرفت أيضا على نشر الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بلغة الإشارة الأمريكية *ولغة الإشارة في منطقة كيبيك*، وأنها تعمل مع الشركاء في المقاطعات والأقاليم لكي تنضم إلى البروتوكول الاختياري. وهي ملتزمة بوضع تشريعات من شأنها أن تكفل زيادة التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحة الفرص لهم، وتتوقع أن تعلن عن صدور قرار يتعلق بالبروتوكول الاختياري وطرح تشريعات ذات الصلة في المستقبل القريب.

٤٢ - وأنهت كلمتها قائلةً إن كندا ملتزمة بضمان تنمية شاملة للجميع، كجزء هام من سياسة المساعدة النسوية الدولية التي وضعتها، وبتنفيذ أعمال إنسانية تكون شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ونوّهت في هذا الصدد بحكوميَّ المملكة المتحدة وكينيا إضافةً إلى التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة على تولّيها دور القيادة في استضافة مؤتمر القمة العالمي المقبل للإعاقة.

٤٣ - **السيد محمد باند** (نيجيريا): قال إن حكومة بلده استعرضت سياستها الوطنية بشأن الإعاقة بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية الراهنة، وإن التركيز أصبح الآن ينصب على الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق حوافز الرعاية الاجتماعية. وأشار إلى أن العديد من النيجيريين ذوي الإعاقة حققوا إنجازات عظيمة في مختلف المجالات، منها المسابقات الرياضية. أما فيما يتعلق ببناء القدرات، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يواصلون الانخراط في هذه المساعي بتوفير أدوات ومواد النهوض الاقتصادي، بما في ذلك مختلف أنواع الآلات والمعدات الصناعية، بهدف زيادة دخلهم.

٤٤ - وتابع يقول إن الحكومة تقوم سنويا بشراء وتوزيع أجهزة وأدوات المساعدة مثل الكراسي المتحركة والدراجات الثلاثية العجلات وآلات القراءة بطريقة برايل وعِصي التوجيه، لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. وقدم شركاء دوليون مثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي مساهمات كبيرة في هذا المسعى. وخلال السنوات القليلة الماضية، قامت الحكومة بتنفيذ سياسة للعمالة تضمن للأشخاص ذوي الإعاقة ما نسبته ٢ في المائة من التوظيف في القطاع العام. وبالمثل، طُلب في الآونة الأخيرة من الشركات في نيجيريا أن تخصّص ما لا يقل عن ٢ في المائة من قوتها العاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - وفي ختام كلمته قال إن مجلسَي الجمعية الوطنية قاما بتوحيد مشروع قرار بشأن الإعاقة ما زال ينتظر الموافقة الرئاسية عليه. فمشروع القانون هذا من شأنه أن يسهم في تحسين رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة بزيادة ضمان حقوقهم وامتيازاتهم في السياسات والبرامج العامة والخاصة. وسيُشَّجع أيضا الأشخاص ذوو الإعاقة على المشاركة في الانتخابات العامة القادمة بالتصويت والترشّح لشغل مناصب منتخَبة.

٤٦ - **السيدة سيبولوني** (نيوزيلندا): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب ألا يظلوا مختفين عن الأنظار وإن الإحصاءات والبيانات ذات الجودة العالية المصنفة حسب حالة الإعاقة لا غنى عنها لإعمال حقوقهم كاملةً. وذكرت أن حكومة بلدها، ولتحقيق هذه الغاية، أدرجت مجموعة الأسئلة القصيرة التي وضعها فريق واشنطن بشأن الإعاقة في التعداد الوطني لعام ٢٠١٨.

٤٧ - وأضافت أن استراتيجية نيوزيلندا بشأن الإعاقة، وخطتها وإطارها لقياس التقدم الداعمَين لهذه السياسية، ترمي إلى أن يصبح البلد مجتمعا غير مُعيق يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بتكافؤ الفرص لتحقيق أهدافهم وتطلعاتهم. فهذه الآليات تعمل مجتمعةً لتنفيذ الاتفاقية، وتديرها بالاشتراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والوكالات الحكومية، تمشيا مع الاتفاقية.

٤٨ - وتابعت كلامها قائلةً إن نهجا بتصميم مشترك يُتبع لتمكين الأطفال والشباب والكبار ذوي الإعاقة وأُسرهم من التمتع بفرص أكثر من عملية الاختبار واتخاذ القرار بشأن ما يتلقونه من دعم. ويسرّ الحكومة أيضا أن تكون قد عملت مع المكسيك والسويد في تقديم القرار الموضوعي الأول للجنة الثالثة بشأن حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

٤٩ - وأشارت إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم عبر الشراكات والتعاون مع الجهات المعنية في سياق الأمم المتحدة، فإن ثمة فسحةً لإدخال المزيد من التحسين. فعلى المنظمة أن تتصدر تنفيذ السياسات الشاملة لمسائل الإعاقة. وفي هذا الصدد، ينبغي الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، على النحو الوارد في الاتفاقية، وذلك لضمان مشاركة الأشخاص الذين يعملون لدى الأمم المتحدة مشاركةً كاملة وفعالة.

٥٠ - وأنهت بيانها قائلةً إن نيوزيلندا ترحب بإعلان خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم لكي لا يتخلف أي أحد عن الركب.

٥١ - *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خيري (تونس).*

٥٢ - **السيد سمانيغو** (باراغواي): أعرب عن ترحيبه بكون أشخاص ذوي إعاقة عديدين يتقلّدون مناصب سياسية رفيعة. وهنّأ رئيسَ إكوادور ونائب رئيس الأرجنتين على انتخابهما.

٥٣ - **السيدة فيريرا** (باراغواي): قالت إن بارغواي، ومنذ تصديقها على الاتفاقية منذ ١٠ سنوات، بمقتضى القانون رقم ٢٠٠٨/٣٥٤٠، قدرا كبيرا من التقدم وأن الموافق الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة آخذة في التغيير منذ ذلك الحين. وذكرت أن بلدها استرشد في تنفيذ الاتفاقية بوثيقة الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على التقرير الأولي لبارغواي (CRPD/C/PRY/CO/1). كما نُفّذت دراسة لبحث نمط حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في باراغواي. وصبّت النتائج التي توصلت إليها الدراسة في خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وضعتها الأمانة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٤ - وأضافت قائلةً إن بلدها سنّ قوانين مختلفة، منها ما يتعلق بالتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم الشامل للجميع. فعلى سبيل المثال، خُصصت نسبة مئوية من المراكز في دورات الدراسة بالجامعات والتدريب المهني وتدريب المعلمين للأشخاص ذوي الإعاقة، وتُبذل الجهود لضمان أن يشغل الأشخاص ذوي الإعاقة ما نسبته ٥ في المائة من وظائف القطاع العام، تمشيا مع التشريعات الوطنية. وذكرت أن وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي، وسعياً منها إلى مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل، تنظّم دورات تدريبية ومعارض فرص العمل لهذا الغرض، وأن حكومة بلدها قررت أن يكون ٢٠ أيار/مايو يوما وطنيا سنويا للإدماج في سوق العمل. ولمكافحة الفقر، في إطار البرنامج الوطني لتحويلات النقدية، تحصل الأسر التي يكون أحد أفرادها ذا إعاقة، على أموال إضافية.

٥٥ - وأنهت كلمتها قائلةً إن حكومة بلدها تجري، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، حملة لزيادة الوعي بمسائل الإعاقة. فحوالي ٢٠ مدربا من الذين لديهم إعاقات بدنية وبصرية وسمعية ونفسية - اجتماعية مختلفة ينظمون حلقات عمل تدريبية يجري فيها تدارُس قضايا شتى، من بينها كيفية ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إدماجا كاملاً.

٥٦ - **السيدة دجابا** (غانا): قالت إن حكومة بلدها تعمل يدا في يد مع الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، عيّنت رئيس اتحاد غانا لمنظمات ذوي الإعاقة رئيساً للمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافةً إلى استعراض قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦، أضفت غانا الطابع المحلي على الاتفاقية وأنشأت لجنة تقنية تتولى الإشراف على تنفيذها. وذكرت أن البلد ينفّذ أحكام معيار غانا بشأن تصاميم التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجها في قانون البناء وسياسة النقل. وبدأت الهيئة الإذاعية التابعة للدولة بثّ برامج تلفزيونية بلغة الإشارة. وستدخل معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات حيز النفاذ في غانا في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٥٧ - وأضافت قائلةً إن عملية تسجيل للحصول على بيانات مصنفة دقيقة قيد التنفيذ. فوفقا لتعداد السكان لعام ٢٠١٠، يعيش في غانا ٧٣٧ ٠٠٠ فرد من الأشخاص ذوي الإعاقة، لدى ٤٠ في المائة منهم عاهات بصرية، و ٢٥ في المائة عاهات بدنية و ١٣ في المائة عاهات في النطق. وأنشأت حكومة بلدها أكثر من ٦٠ مدرسة خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأشارت إلى أنت الجامعات تسعى جاهدةً إلى أن يصبح الوصول إليها سهل

مما هو عليه بأن تقدم مساعدة خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ورُصدت الأموال اللازمة لسداد الرسوم الدراسية لصالح ٥٠ طالبا من الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقدم حكومة بلدها منحا نقدية إلى أكثر من ١٥٦ ٠٠٠ فرد من الأشخاص ذوي الإعاقة وقد أطلقت عملية تستهدف التقليل من عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في الشوارع.

٥٨ - واستدركت قائلةً إن غانا تواجه عدة تحديات، منها نقص الأجهزة المساعِدة لذوي الإعاقة، وانتشار التصورات السلبية العامة إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة، ونقص البيانات المصنفة. ولضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً، ستواصل حكومة بلدها العمل مع جميع أفراد المجتمع. وفي نهاية بيانها ذكرت أن تعميم مراعاة مسائل الإعاقة وضمان أن يُعامَل الأشخاص ذوو الإعاقة معاملة متساوية مع غيرهم هو مسؤولية جماعية.

٥٩ - **السيد ماكغراث** (أيرلندا): قال إن أيرلندا صدّقت على الاتفاقية في آذار/مارس ٢٠١٨، لتصبح بذلك آخر دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تقوم بذلك. وقد كان دخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد شهر من ذلك التاريخ مَعلَماً رئيسيا للأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع الأيرلندي، يدل على التزام حكومة بلده بتحسين تقديم الخدمات المتصلة بالإعاقة. علاوةً على ذلك، حددت الاستراتيجية الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر من ١٠٠ إجراء من الإجراءات القابلة للقياس والمحددة المدة، وهي تتبع نهج الحكومة بأكملها في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من إطلاق العنان لما لديهم من طاقات كامنة. وتمشياً مع المبادئ التوجيهية للاتفاقية، وبالأخص احترام ما للأشخاص ذوي الإعاقة من كرامة متأصلة واستقلال ذاتي، تنص الاستراتيجية على الالتزام بإنشاء فرقة عمل معنية بالميزنة الفردية، بهدف بدء العمل بالميزانيات الفردية.

٦٠ - وأنهى كلمته قائلاً إن من المهم التركيز على قدرات الأشخاص، لا على ما لديهم من إعاقات، وضمان أن يكون للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، بدلا من أن يتخذها الغير باسمهم. ومن الإجراءات ذات الصلة بالموضوع تنفيذ استراتيجية شاملة لعمالة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك زيادة النسبة المستهدفة لعملهم في الخدمة العامة من ٣ إلى ٦ في المائة، وتنظيم مباريات للتوظيف في الخدمة العامة، وفتح قنوات بديلة للتوظيف.

٦١ - **السيدة برانتِس** (أستراليا): قالت إن مسائل الإعاقة تشكّل أولوية من أولويات حكومة بلدها تندرج في سياق مشاركتها الدولية في المسائل المتعلقة بالتنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان. وتشارك أستراليا في رئاسة شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة إلى جانب التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة. فهذه الشراكة الفريدة تعزّز التعاون الدولي من أجل توسيع نطاق التنمية والعمل الإنساني ليشمل مسألة الإعاقة. وقالت إن حكومة بلدها تؤدي دورا عالمي رائدا في الدعوة إلى جمع البيانات عن الإعاقة. ولما كانت البيانات الدقيقة تعزّز ظهور الأشخاص ذوي الإعاقة، فهي ترّحب بقرار أن يكون تعزيز الإحصاءات الرفيعة الجودة المتعلقة بمسائل الإعاقة تصنيف البيانات الموضوع الشامل الذي تناقشه الدورة الحادية عشرة.

٦٢ - وأنهت بيانها قائلةً إن الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، التي تشكّل المرة الأولى التي تلتزم فيها جميع مكونات الحكومة باتباع نهج موحد، ترمي إلى إحداث تحول في المواقف والدعوة إلى الأخذ بنهج أكثر شمولاً إزاء وضع السياسات والبرامج والبنية التحتية، حتى يتمكّن الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة في جميع مناحي الحياة. فقد بدأ العمل بالفعل على وضع إطار عمل وطني للأشخاص ذوي الإعاقة لما بعد عام ٢٠٢٠، بما في ذلك وضع خطة وطنية للتأمين ضد العجز. وسيكون من شأن الخطة، بمجرد تنفيذها، أن توفر الدعم إلى أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ شخص من الأستراليين ذوي الإعاقة. وساعد برنامج وُضع في عام ٢٠١٠ لدعم طالبي العمل من ذوي الإعاقة أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في الحصول على فرص عمل. وستسعى حكومة بلدها إلى تحسين البرنامج، من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم على الحصول على عمالة طويلة الأجل.

٦٣ - **السيد كاراباي** (تركيا): قال إن حكومة بلده اتخذت خطوات خلال العقد الماضي لضمان أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع غيرهم. فقد وضعت ترتيبات قانونية لزيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتمكينهم من مواصلة تعليمهم، وتحسين خدمات الرعاية المجتمعية وتنويع تدابير الحماية الاجتماعية وتحسين إمكانية الوصول. وتتضمن خطة البلد الإنمائية الحادية عشرة، التي تغطي الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، نهجا شاملا لمسائل الإعاقة، تمشياً مع خطة عام ٢٠٣٠. ويجري أيضا إعداد ورقة استراتيجية وخطة عمل وطنيتين بشأن بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٤ - وأشار إلى أن البيانات المصنفة تُستخدم في رصد هذه المبادرات. ففي الفترة بين عامَي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، نفّذت تركيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا يرمي إلى تحسين تنفيذ الاتفاقية ورصدها. وفي إطار المشروع، أُعدّت مؤشرات وطنية تُتخذ أساساً للبيانات المتعلقة بالرصد القائم على الحقوق.

٦٥ - وأنهى كلمته قائلاً إن حكومة بلده ملتزمة بكفالة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار، وإنها تعمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني في هذا الصدد.

٦٦ - **السيدة الرماح** (المملكة العربية السعودية): قالت إن المادة ٢٧ من دستور المملكة العربية السعودية تكفل حقوق الأفراد وأسرهم في حالة المرض والعجز والشيخوخة. وأشارت إلى أن المملكة العربية السعودية انضمت إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري وسنّت تشريعات تحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعكف حكومة بلدها، إضافةً إلى ذلك، على وضع استراتيجية وطنية وبرامج وسجل للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى توحيد إحصاءاتها وبياناتها.

٦٧ - وذكرت أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثّلون نسبة ٧ في المائة من سكان المملكة العربية السعودية وأن ٤٨ في المائة من قوتها العاملة يواجهون مشاكل تتعلق بإمكانية الوصول. ولذلك يستهدف برنامج التحول الوطني للحكومة لعام ٢٠٢٠ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ومساعدتهم على الحصول على عمل. ولكفالة أن يكون هؤلاء الأشخاص أفراداً ناشطين في المجتمع، قالت إن البلد أنشأ برامج للتعليم المبكر موجهة للأطفال ذوي الإعاقة، وإن الطلاب يحصلون على المساعدة التي تمكّنهم من استكمال تعليمهم. وأُنشئت مراكز دعم متعددة موجهة للأشخاص ذوي الإعاقة واستُحدثت جائزة الملك سلمان لأبحاث الإعاقة لتعزيز الأبحاث في مسائل الإعاقة. وتشرف هيئة حكومية متفرغة على جميع هذه المبادرات.

٦٨ - **السيدة راديساوسكيبيني** (ليتوانيا): قالت إن بلدها صدّق على الاتفاقية في عام ٢٠١٠، وإنه لا يدخر جهدا لضمان تنفيذها بالكامل لكي يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة ويحققوا اكتفاءهم الذاتي. وينبغي أن يتمتع جميع أفراد المجتمع بحياة قوامها الاعتماد على النفس ضمن مجتمعات محلية متلاحمة. وذكرت أن من أولى أولويات حكومة بلدها تحديد ومساعدة الأشخاص الذين يعانون الإقصاء الاجتماعي.

٦٩ - وأنهت بيانها قائلةً إن حكومة بلدها سنّت عدة سياسات لتقديم الدعم الفعال إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وأُسرهم. فعلى سبيل المثال، يحصل الآباء، مباشرةً بعد أن يُرزقوا بطفل ذي إعاقة، على الدعم الشامل؛ وتُتاح رعاية صحية وخدمات اجتماعية إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعمل حكومة بلدها على تحسين فرص الحصول على التعليم والسكن المكيَّف مع الاحتياجات، وزيادة عدد فرص العمل التي يُفتح باب شغلها أمام الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٠ - **السيدة ديميتروفا** (بلغاريا): قالت إن التشريعات البلغارية توفّر الضمانات القانونية لعدم التمييز وتكافؤ الفرص للجميع. فالاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تراعي مبادئ الاتفاقية وتوصيات مجلس أوروبا وتشريعات الاتحاد الأوروبي. وما زالت عملية مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاقية مستمرة. ويشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في كل مرحلة من مراحل العملية التشريعية. بل إن ممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وممثلي المجتمع المدني يتقلّدون مناصب في المجلس الوطني لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧١ - وقالت إن حكومة بلدها تعمل باستمرار على تحديث القوانين ذات الصلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. ومن الأمثلة على ذلك أنها تعتزم سنّ قانون بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعكف حاليا على وضع مشروع قانون بشأن الخدمات الاجتماعية من شأنه أن يستحدث نموذجا مبتكرا للتمويل ويسهم في تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وفعاليتها وإدارتها ورصدها؛ وتقوم بإعداد تشريعات جديدة بمقتضى المادة ٢١ من الاتفاقية بشأن بحرية التعبير والرأي والوصول إلى المعلومات، بما في ذلك حكم ينظّم بدء العمل بلغة الإشارة البلغارية.

٧٢ - وأنهت كلامها قائلةً إن بلغاريا، بصفتها رئيسةً للدورة الحالية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، أشركت بفعالية الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في الأعمال التحضيرية بجميع جوانبها. وعلى الحكومات أن تعمل مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتتعلّم منهم من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً. ومن المهم أيضا ضمان أن يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة مشاركة فعالة في جميع جهود التنمية. وأشارت إلى أن تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتهيئة الظروف اللازمة لتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان هما أمران حاسمان لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

٧٣ - **السيد باندبي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده ملتزمة منذ أمد طويل بتوفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام ١٩٨٠، اندمجت ١٦ وكالة مختلفة لتشكِّل هيئة الرعاية الحكومية، التي تقدم خدماتها في مجالات التأهيل والوقاية والحماية إلى أكثر من ١,٤ مليون شخص، وهي تكفل أن تُلبَّى الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم خدمات الدعم إلى أكثر من ٠٠٠ ٧ منظمة غير حكومية.

٧٤ - وتابع كلامه يقول إن هيئة الرعاية الحكومية تسعى إلى اتقاء الإعاقة عن طريق الفحص والتدخل في الوقت المناسب والتشخيص المبكر. إضافةً إلى ذلك، استحدثت الهيئة خطا هاتفيا للطوارئ يتيح للأشخاص الإبلاغ عن العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وهي تعمل على زيادة فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة بتوفير الدعم والتدريب المهنيَين، فتُسهم بذلك رواتبهم الشهرية وتخصيص ما نسبته ٣ في المائة من وظائف القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وقال إن من أهدافها تحسين المشاركة الاجتماعية وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية؛ وإنها أنشأت أمانة متفرِّغة بهدف تعزيز تنفيذ التدابير المتعلقة بإمكانية الوصول؛ وهي تعمل مع نظرائها في دول أعضاء أخرى على تحسين تقديم الخدمات وتبادل التجارب على صعيدَي التثقيف والتنفيذ.

٧٥ - وأنهى كلمته قائلاً إن آلية أُنشئت لمتابعة تنفيذ الاتفاقية. ففي آذار/مارس ٢٠١٨، عُدِّل القانون المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف إزالة الحواجز التشغيلية وتقريب مقتضياته من أحكام الاتفاقية، مع اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وستقوم لجنة مؤلفة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية الأخرى برصد تنفيذ القانون المعدل.

٧٦ - **السيد مونيس** (البرازيل): قال إن بلده بذل جهودا كبيرة من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتضمين القانون المحلي الالتزامات التي تنص عليها في الاتفاقية. وهو بلد يدرك التحديات التي ما زالت ماثلة وعازم على تخطّيها. فترشّح السيدة مارا غابريلي لعضوية اللجنة يجسّد التقدم المحرز في هذا الصدد. وذكر أن الاتفاقية هي الآن جزء لا يتجزأ من الدستور ولها قوة نص دستوري. وأحرزت البرازيل تقدما ملحوظا في تنفيذ السياسات العامة واعتماد قوانين وأنظمة تتماشى مع الاتفاقية. وعُدِّل قانون الشمولية البرازيلي لعام ٢٠١٥ لتضمينه إجراءات عملية لتنفيذ الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول. ووُضعت أيضا مبادئ توجيهية بشأن إتاحة إمكانية الوصول للأعمال الهندسية والخدمات. وذكر أن لائحة تنظيمية بشأن إمكانية النفاذ إلى الاتصالات قد نُشرت، وأن مرسومَين رئاسيَين اعتُمدا في الآونة الأخيرة الأول ينص الأول على توفير سبل هذا النفاذ في المؤسسات الصغيرة والثاني على توفيرها في أماكن الترفيه. وتلقّى نحو ٠٠٠ ٢ شخص من المهنيين التدريب على لغة الإشارة البرازيلية، وخُصصت حصص للأشخاص ذوي الإعاقة في الجامعات العامة الاتحادية. وأشار إلى أن الحكومة تعمل مع منظمات المجتمع المدني على تعزيز الشمولية في سوق العمل، وتوفير التدريب والتأهيل المهنيَين، وكفالة الحصول على دعامات الجسم والأجهزة التعويضية وغير ذلك من أدوات الرعاية الصحية. وفي نهاية كلمته قال إن المجلس الوطني المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو منظمة ذات قاعدة عريضة تجمع كيانات عامة وأخرى من المجتمع المدني، قد أدى دورا بارزا في هذه المجالات.

٧٧ - **السيدة كوسبيري** (ألبانيا): قالت إن ألبانيا أحرزت، منذ تصديقها على الاتفاقية، تقدماً جيدا في تعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي عام ٢٠١٦، اعتمد البلد خطة عمل وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. والهدف من الخطة، التي أُعدَّت بالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، هو تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومنع التمييز ضدهم وإزالة الحواجز التي تحول دون حصولهم على الخدمات العامة. وسيجري تنفيذ الخطة تحت إشراف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

٧٨ - وأشارت إلى أن الاتفاقية أُضفى عليها الطابع المحلي بسنِّ قانون إطاري بشأن الإدماج وإمكانية الانتفاع. وصدر أيضا قانون بشأن السكن الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن زارة الصحة والحماية الاجتماعية تعكف على إصلاح نظام تقييم الإعاقة، تمشياً مع المبادئ التوجيهية والمعايير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد. وأُنشئت لجنة متعددة التخصصات معنية بتقييم الإعاقة؛ وسيكون عمل اللجنة مستندا للتصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة.

٧٩ - وفي ختام بيانها قالت إن بلدها يبذل، إضافةً إلى ذلك، جهودا لتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتحسين جمع البيانات الإحصائية على الصعيد المحلي. فقد تضاعف عدد المدرسين المساعدين في المدارس الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة، وأصبح عدد أكبر من الأشخاص ذوي الإعاقة ملتحقين باليد العاملة. وأخيراً قال إن حكومة بلده قامت بتبسيط الإجراءات والوثائق المطلوبة للنفاذ إلى الخدمات العامة.

٨٠ - **السيدة مانومبي - نكوبي** (ناميبيا): قالت إن الخطة الخامسة للتنمية الوطنية في بلده، المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة، تقوم على أربع ركائز استراتيجية هي: التقدم الاقتصادي؛ والتحول الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية؛ والحوكمة الرشيدة. والهدف من الخطة هو ضمان أن تُتاح للأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٢٣، إمكانية الحصول على حماية اجتماعية عالية الجودة ومتكاملة. وذكرت أن التشريعات والسياسات والبرامج اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي في طور الإعداد. وأنشأت جامعة ناميبيا في الآونة الأخيرة مكتبا مكرسا لتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة. كما استحدثت الحكومة منحة مالية للطلاب ذوي الإعاقة.

٨١ - وأشارت إلى أن حلقات العمل للجهات المعنية الوطنية بشأن مسائل الإعاقة كشفت أن العديد من الكيانات الحكومية تواجه عقبات كبيرة في تنفيذ القوانين في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والتنمية. فالاستراتيجيات الإنمائية الشاملة للإعاقة تتطلب اتباع نهج متعدد القطاعات، يُوضّح فيه دور كل جهة من الجهات المعنية ويُقدَّر ويُعترف به. وقالت إن من الاستنتاجات الأخرى هو أن أولياء الأطفال ذوي الإعاقة كثيرا لا يرون في اعتقادهم أي فائدة من تعليم أبنائهم، وأن الكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة ليس لهم من إمكانية للجوء إلى القضاء إلا القليل بسبب حواجز التواصل، وهي حالة لا يُبذل في سبيل التصدي لها إلا القليل من الجهود. وبفضل حلقات العمل أصبحت الحكومة تدُرك أن أعمال التوعية والدعوة هي عملية مستمرة مدى الحياة، فقامت بتحسين عملها مع المهن القانونية والحكومات المحلية والإقليمية والسلطات التقليدية والجماعات المحلية الشعبية.

٨٢ - وأنهت كلمتها قائلة إن ناميبيا تواصل السعي إلى إدماج الجميع، وإن البلد يلقى اعترافا متزايدا على الصعيدين الإقليمي والدولي لما يبذله من جهود. فعلى سبيل المثال، مُنحت منظمة غير حكومية ناميبية في الآونة الأخيرة جائزة باري-باري لتميّزها في التوعية بالمهق. إضافةً إلى ذلك، حصلت ناميبيا على الاعتراف من تحالف أفريقيا المعني بقضايا الإعاقة، ورُشّحت لتكون موجها لسائر البلدان الأفريقية ومناصرة لوضع السياسات والأطر القانونية في إطار هيكل الإعاقة في الاتحاد الأفريقي.

٨٣ - **السيدة أريانو** (المراقبة عن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة): قالت إن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة هو شبكة تضم ثماني منظمات عالمية وست منظمات إقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، تمثل أكثر من ١ ١٠٠ منظمة وطنية في أكثر من ١٨٠ بلدا.

٨٤ - وأشارت إلى أن التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة كان لها دور أساسي في عملية الصياغة والتفاوض المتعلقة باللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه دعا إلى مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكان للتحالف له دور أساسي في إنشاء شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة عام ٢٠٣٠ وآلية متابعتها؛ وفي إنشاء شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة والمشاركة في رئاستها. وذكرت أن التحالف سيشارك في استضافة مؤتمر القمة العالمي للإعاقة، الأول على الإطلاق، في تموز/يوليه ٢٠١٨، مع حكوميَّ المملكة المتحدة وكينيا.

٨٥ - وذكرت أن التحالف الحالي يود أن ينوّه بالمكتب الحالي لمؤتمر الدول الأطراف على دوره القيادي في التخطيط والإعداد لدورتَي عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨. ويود التحالف أن يرحّب بكون أولويات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت جزءا لا يتجزأ من المؤتمر. واستدركت قائلةً إن التحالف ينتابه قلق بالغ من تناقص وتيرة إجراء مشاورات مجدية مع المنظمات التي تنضوي تحت لوائه على الصعيدين القطري والمحلي أصبحت، وتضاؤُل الموارد المالية التي تُخصص لتنفيذ الاتفاقية. فلكي تُشرك جميع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة بفعالية في التنمية والعمل الإنساني بجميع مجالاتهما، سيكون من اللازم زيادة الالتزام المالي المطلوب على جميع المستويات.

٨٦ - وذكرت أن التحالف يساوره القلق أيضا من استمرار منظومة الأمم المتحدة في الامتناع عن إصدار توصيات ملموسة بشأن تصنيف البيانات حسب الإعاقة في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فنقص هذه البيانات المصنفة سيكون من شأنه أن يزيد من خطر عدم احتساب الأشخاص ذوي الإعاقة وبذلك استبعادهم على نحو ممنهج من السياسات والبرامج.

٨٧ - وأنهت كلامها قائلةً إن التحالف يدعو بذلك منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى وضع سياسية استراتيجية وخطة عمل وإطار للمساءلة على نطاق المنظومة، وإنشاء وحدة متفرّغة تُعنى بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الأمم المتحدة؛ وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما

النساء والأطفال، من خلال التشاور والتعاون بنشاط مع المنظمات التي تمثلهم على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أطر السياسات الإنسانية والأمنية، والخطط والبرامج الاستراتيجية؛ وجمع البيانات وتصنيفها باستخدام مجموعة الأسئلة القصيرة لفريق واشنطن بشأن الإعاقة؛ وزيادة الاستثمار في التنمية الشاملة للإعاقة، وضمان تقدم ما يكفي من الدعم إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما الفئات الممثَّلة تمثيلا ناقصا، والمنظمات التي تمثلهم، لكي يكتسب هؤلاء الأشخاص المهارات والقدرات التي تمكنهم من الانخراط والمساهمة في المجتمع بطريقة مجدية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٠٥.